

أكبر من حراك، أقل من ثورة: من الهواية الى الاحتراف

عامر ملاعب *

دمج التصرفات الفردية الخاصة بأزمات المجتمع عامة.

14- تعددية الجمعيات والحركات تحت عناوين شتى ما يسهم في إغناء الحراك ونظوره.
15- كشف الحراك بشكل جدي فراغ أدوات السلطة وأحزابها اذا ما واجهت كوادرات ذات طاقة وتحمل مشاريع بديلة.

الا أن هذه العناوين ورغم أهميتها تبقى قاصرة عن مواجهة أسئلة أكثر عمقاً وأخطر على مستقبل الحراك والناس والوطن، ويمكن تعداد مجموعة نقاط تشكل مواطن ضعف:

1- غياب الرؤية الواضحة عند كل التجمعات.
2- الهروب من المواجهة الحقيقية في كثير من الأمكنة، تحت هاجس فرط الحراك.
3- الإكثار من الاستعراض على حساب المضمون.
4- عدم طرح القضايا الحقيقية بشكل علمي والاعتماد كلية على شعارات قضاة وعناوين غير ذات قيمة على أرض الواقع.

5- لا يجوز التلطي خلف شعارات البعد عن السياسة كي لا نتحدث عن الملفات الأساسية، فكل الملفات سياسية وحياتية وضرورية.

6- كيف يمكن مواجهة سلطة متجذرة منذ عقود طويلة وتمتلك كل أدوات اللعب بشعارات واهية وشباب هواة.

7- لا يمكن للحراك أن يستكمل مشروعه دون الوضوح في القضايا الكبرى وعلى رأسها المقاومة والموقف من المشاريع الإقليمية.

8- لا يمكن للحراك أن ينجح دون مواجهة مشاريع الخصخصة وصفات البنك الدولي التي دمرت بنية الاقتصاد الوطني.

9- يجب التوجه أكثر فأكثر نحو الأرياف والمناطق اللبنانية كافة والخروج من مركزية بيروت، وهذه المناطق يجب أن تؤسس لمرحلة جديدة تكون هي خزان التعبئة والتحفيد تحت شعارات مطلبية وحياتية في بوتقة وطنية وأن لا تبقى الرافد الأساسي لزعزعات السلطة وأحزابها، والأرض مناسبة تماماً اليوم في ظل الفراغ الحزبي والتعبوي وثقل التمييز المناطقي والطبقي مع هذه السلطة الحاكمة.

10- الخروج من ترهات الحركات الاعتراضية من قبيل الاضراب عن الطعام، لأنها تثقل كاهل الحراك ولا توجع السلطة.

11- يتوجب على الحراك أن يطرح بدائل أو فلنفترض أن يحاول درس الحلول البديلة حتى يكسب ثقة الجمهور وليس التعامل مع القضايا بالرفض فقط كما حصل في الخطة التي قام بها وزير الزراعة أكرم شهيب مثلاً وهو قد استند الى تقرير من خبراء، فالقضايا لا تحتمل ترف الرفض من أجل الرفض فقط.

12- رغم صعوبة البحث بالأيديولوجية راهناً ولكن كل مشروع تغييرى بحاجة الى مستند علمي وبحثي وأن لا تترك الأمور على عواهنها.

13- ماذا عن قضايا كبرى مثل الكهرباء والمياه والنقل والزراعة والصناعة الوطنية والتنمية المستدامة ومستقبل البلاد في ظل هذا التدمير الذي أصاب كل البنية التحتية، لا تتساهل عصفاً فكرياً في خلق البدائل والعمل على تحقيقها؟

من هنا وفي معرض البحث عن أسباب الحدث وماله، لا بد من العودة قليلاً الى كثير من الأدبيات التنموية في لبنان والعالم التي يمكن الاستفادة منها. وهذا ليس كلاً ما هو معرض الدم أو القدر بالحراك بقدر ما هو محاولة للبناء على ما أنجز، فقد كانت هناك محطات مهمة في التاريخ الوطني من الإنجازات التي حققتها الحركة المطلبية وليس أقلها الجامعة اللبنانية والضمان الاجتماعي وكثير من المشاريع التنموية الأخرى.

لكن على المقلب الآخر هناك الكثير من المشاريع التي أضحت قاب قوسين من النصر أحبطتها هذه السلطة الحاكمة واستطاعت أن تقتل أي إنجاز يهدد مصالحها، ولا بد من التنبيه الى أن السلطة الحاكمة فعلياً هي التي تختبئ خلف الاحتكارات من الأدوية والنفط والمواد الغذائية والتجارة مع الخارج وأصحاب الوكالات الحصرية والاقطاع المالي والسياسي، هذا عدا عن الدعم الخارجي المفتوح بكل ارتباطاته واحتمالاته بالإضافة الى الغطاء الديني والمذهبي بشخصه ومؤسساته ووزاريه الخفية. وعطفاً على ما سبق، الحراك، أو أي حراك آخر، بحاجة الى منهجية عمل متقدمة، تدرس مكامن الضعف والقوة لدى الطغمة الحاكمة، وتعمل على فتح ثغرات في حائطها.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

المسألة بالغة التعقيد، لكن ليس على الإرادة من مستحيل، اليوم أحوج ما نكون الى محترفين في السياسة والعمل الميداني للمواجهة وترك سياسة الهواة للمترفين ومحبي النوع.

يشهد لبنان موجة من التحركات المتتالية كتعبير عن ضغط اجتماعي وسياسي وثقافي يعمل في جسد بقايا الوطن اللبناني المنهك. وبالمناصفة ستنطلق، أو ربما انطلقت، المقالات والدراسات والمنشورات لتأتي بعدها المؤتمرات وورش العمل الممولة من جهات متعددة، وجميعها سيحاول قراءة حراك الشارع اللبناني والتأثير فيه.

في البدء لا بد من تأكيد أن شرارة الحراك عفوية وجاءت كردة فعل طبيعية من مواطنين أنهكتهم فترات طويلة من الفساد المنظم والمنهج على مر عقود من التركيبة اللبنانية. هذا إذا لم نعد بالدرس والتحصيص الى اللحظات الأولى لولادة الكيان في عهد القانقامية والتصرفية ولبنان الكبير وصيغة الـ 43 واتفاق الطائف والدوحة، وما بينهم وخالهم من نفوذ للقوى الأجنبية لا بل معظم أمم الأرض.

ويأتي الحراك في لحظة تحوّل كبير في المنطقة من حول لبنان، وبالمناصفة لم يكن لبنان بأي لحظة خارج تحولات المحيط، ليتطابق تحول الخارج مع أزمات الداخل، وتتفاعل البنيات الاجتماعية في مخاض عسى أن يبقى ضمن الأطر التي رايناها.

وربما في هذه اللحظة كاننا على شفير السؤال عن كل المنظومة التي قامت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسيادة الليبرالية المتوحشة في معظم دول العالم وأولها لبنان. وهذه الأسئلة جاءت على خلفية الكوارث المتعددة التي تركتها هذه الليبرالية على أرض الواقع، فهل يمكن السؤال عن بيئة وقوانين وحرية وفق وقيادة بعد اجتياح رؤوس الأموال وحيثان النهب كل القطاعات.

وهنا يحضرنا السؤال الأهم في واقع اليوم، ونحن

الحراك، أو أي حراك آخر، بحاجة الى منهجية عمل متقدمة

تحت رحمة منظومة مرعبة تحكم بدأً مثل لبنان، وهي هل يمكن مواجهة هذه العصابة بمجموعة تحركات شكلية؟ هل يمكن مواجهة عتاة الصيغة اللبنانية بمجموعة من الهواة أو المتطوعين؟ هل يمكن فصل المسارات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مثل هذا حراك؟ كيف يمكن مواجهة الواقع بمجموعة عناوين وشعارات فضفاضة مع من تمكن من صياغة القوانين والمشاريع وكل التركيبات بما تقتضيه حالة استمراريتها وديمومته في الحكم والتسلط؟ وهنا لا بد أن نلاحظ الكثير من الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن نضعها في النقاط التالية:

1- عودة النض الى الشارع بروح شبابية وعصرية.
2- سيادة مصطلحات وعبارات جديدة، وان كانت مشتقة من قاموس الزمن السابق من قبيل طبقة، فساد، عدالة اجتماعية.

3- شعور عام بأن القرار للناس والشارع أمر ممكن.
4- فرض أمر واقع جديد كما في مناقصات النفايات أو أماكن طمرها.

5- عودة المصطلحات الوطنية العامة على حساب السائد منها في المذهبية والطائفية.
6- التجرؤ على أماكن ورموز فساد عديدة.

7- بروز شخصيات ورموز وطنية شبابية تطرح قضايا الناس بعدما كنا في الأيام القليلة الماضية مع رموز العف والتطرف وميليشيات الزوارب والفتاوى وقبضات القتل المجاني على طرقات وشوارع مدننا وقرانا.

8- نزع القدسية جزئياً عن أملاك عامة صادرتها عصابات السرقة كما «زيتونة باي» أو «الدالية» والى حد ما وسط بيروت حيث «النهبة الكبرى».

9- صدمة الرأي العام وتخويف الطبقة السياسية او بالأصح شكلت لها «نقزة» صغيرة أنه من الممكن أن تهب الناس للمحاسبة يوماً.

10- إعادة القضايا الإنسانية والمعيشية الى واجهة الحياة العامة بعدما حولها ملوك الطوائف والتشبيح ونهب الدولة الى صراعات دينية ومذهبية وحروب شوارع واستنزاف قدرات الشباب في حروب لا طائل منها.

11- سقوط شعارات (أو خفوت) مثل «الطائفة بخطر» عند كل الفرقاء (مبدئياً)، وسيادة عناوين جامعة.

12- مساهمة الاعلام الى حد ما في فضح الكثير من الملفات ما ساعد في تاجيح المواجهة وضبط خروقات السلطات الأمنية وتحجيمها.

13- عودة الملفات البيئية الى الواجهة كألوية في حياة الناس عامة وربط الخاص بالعام، وبالتالي

ولكنها لا تستطيع تفسير الصمت العالمي، شرقاً وغرباً، عن تلك العبارة التي أطلقها أفينغور ليبرمان في التسعينيات من على منبر الكنيست الإسرائيلي ضد النائب أحمد الطيبي: «أخرج من وطني». عبارة قالها مهاجر يهودي أتى في الثمانينيات من مولدافيا الى أرض فلسطين، متوجهاً إلى ابن عائلة تمتد جذورها الفلسطينية الى أكثر من ألف عام. لا تفسر تلك العبارة أو تدحض عبر الحق، بل من خلال عبارة توماس هوبز في كتابه «الليفياثان» (صادر عام 1651): «الإنسان ذئب». والعلاقات الدولية والمحلية والإقليمية غابة من الذئاب تقوم على القوة العارية. أما الحقوق فتقاس فقط بمسطرتي القوة والمصالح. ولا يحفظ ويصان ويدافع عن الحق إلا عبرهما. ما زالت تلك النظرة الحقوقية سائدة عند العرب رغم الزمن الطويل الذي يفصلنا عن نكبة 1948، وهو ما يدل على أن العرب لم يستخلصوا العبر من قيام دولة إسرائيل. الى جانب تلك النظرة الحقوقية للسياسة، هناك ينظر الكثير من المثقفين وكُتّاب الصحف العربية للسياسة من منظار ثقافي، على اعتبار أن السياسة ميداناً لصراع الأفكار والثقافات، وأنها ميدان لـ«المجرد» الذي يمثّل تلك الأفكار والثقافات. وبالتالي، هي تقاس بالمنطق والحجة، وتُحلل بهما أيضاً.

كما أنها، بالنسبة الى هؤلاء، ميدان للإرادات لذلك تتضمن كتابات هؤلاء السياسية - التحليلية بعبارات مثل: أرى، أعتقد، أظن... والتي في النهاية لا تنتج أكثر من نص تحليلي - رغبوي يُعبّر عن ذات وليس عن موضوع، فيما نرى أن «أنا» الكاتب اليساري واليميني العربي تختفي ولا تظهر في النص السياسي باعتبار أن السياسة هي «مملكة للأفعال الموضوعية».

* كاتب سوري

عينه عبارة يعتبرها ممراً إجبارياً الى السياسة: «الدم والوحل والدموع». هنا، في العالم العربي، ما زال هناك عدم تطابق مع النظرة السائدة للسياسة في الغرب بيمينه ويساره. ورغم قيام إسرائيل على القوة العارية التي انتصرت بدعم عربي على الحق الفلسطيني، ما زال هناك لدى العرب نظرة حقوقية للسياسة تراها بوصفها عالماً للصراع بين الحق والباطل



لقد كشفت هذه الاحداث المتتالية أن خطر جماعات العنف في الخليج لم تكن مجرد مخاوف، ولا يمكن تصنيفها كمحاولات ازعاج سياسي للضغط على الحكومة، وإنما أصبحت حقيقة ماثلة، وتمتلك حزمة من الأهداف السياسية المحددة، وأن مناهج التكفير في المدارس، ومشاريع تجهيز الغزاة، والخطب التحريضية في المساجد ووسائل الاعلام، لم تكن مجرد حالة حماسية عابرة، أو دعوية حسنة النية، وإنما هي حركة منظمة تستهدف تقويض النظام الخليجي والسلم الأهلي.

إن سياسة الاختباء خلف قوة الامن الخليجي، وتساهل الانظمة الخليجية مع أنشطة وجهود الخلايا الدينية المتشددة، وحديثها المستمر عن السيطرة على الوضع الأمني، يثير الكثير من علامات الحيرة، فكيف يمكن تصديق ادعاءات الحكومة بفرض الأمن مع تزايد أعداد الأفراد المتسربين من الدولة إلى جماعات العنف؟ إذ إن أحد أبرز صور التناقض التي تكشف هشاشة التفكير الأمني الخليجي هو تغاضبها أو صمتها عن أصوات التأيد والاحتفاء بجرائم العنف التي يقوم بها مواطنون ينتمون لها في دول أخرى، بينما تدينهم لذات الفعل إذا وقع منهم في بلادهم، فهل ثمة فرق بين تفجير مناطق أمنة في العراق أو سوريا أو أفغانستان أو باكستان، وبين تفجير مناطق أمنة ودور عبادة في الخليج؟

تفكيك مولدات العنف الداخلية

لا يكفي دول الخليج أن تحصن نفسها من تسرب أفراد داعش إلى دولها، وإنما عليها اليوم أن تبذل جهداً أكبر في كشف مولدات العنف الكامنة في أرضها، ويبدو لي أن هذا تحديداً هو مكمّن الصعوبة في حل معضلة تناسل جماعات العنف في الخليج، إذ يجب على حكومات هذه الدول أن تتجاوز مقولات التغرير، بحكم السن او الاقران او مؤثرات وسائل الاتصال الحديثة، الى مرحلة أعمق من البحث، يتم خلالها التنقيب

* باحث كويتي

* صحافي لبناني